

قرار الاتهام في المؤامرة بدء اعداده غدا بعد انتهاء التحقيقات

تبدأ النيابة العامة غدا في اعداد قرار الاتهام في قضية المؤامرة وذلك بعد أن انتهت أمس من آخر خطوات التحقيق بأجراء عمليات مواجهة أخيرة بين المتهمين وتوجيه التهم اليهم . وسوف يرسل ملف القضية عقب صدور قرار الاتهام الى المدعى العام الاشتراكي . وقد اجتمع أمس المستشار محمدهامر حسن النائب العام بالمستشار محمد حلمى العزاوى المحامى العام وحضر الاجتماع رؤساء النيابة الذين تولوا التحقيق من قضية المؤامرة .

وصرح المحامى العام والمتحدث الرسمى باسم النيابة بأنه تم فى الاجتماع مراجعة ما تم من تحقيقات واعداد الكشوف النهائية بأسماء المتهمين طبقا للتهم التى ستوجه الى كل منهم تمهيدا لاصدار قرار الاتهام وقائمة شهود الاثبات فى قضية المؤامرة ، وقال ان الاتهام الرئيسى الذى اسفرت عنه التحقيقات فى قضية المؤامرة يتلخص فى :

- الاتفاق الجنائى على تغيير شكل الحكومة وعلى حمل رئيس الجمهورية على اداء عمل من الاعمال الداخلة فى اختصاصه او الامتناع عنه .
- التظاهر والتجسهر وتوزيع منشورات وبث دعمايات مثيرة ومغرضة

وقد بلغ عدد الذين تم استجوابهم منذ بدء التحقيقات حتى الان ١٥٥ شخصا افرج عن ٥٥ شخصا منهم لم تثبت مسئوليتهم فى احداث المؤامرة وينتظر ان يتم الافراج خلال الايام القادمة عن عدد آخر من المحبوسين ممن لم تثبت ادانتهم وقد تولى التحقيقات من قضية المؤامرة سبعة من رؤساء النيابة وخمسة من وكلاء النيابة تحت اشراف المستشار محمد ماهر حسن النائب العام والمحامى العام محمد حلمى العزاوى ■